الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم مالية ومحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

دور القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح بمدينة مغنية ولاية تلمسان

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

قدور باشا سميرة **د. أمعارفية الطيب**

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	د.برياطي حسين	أستاذ محاضر "ب"	عبد الحميد بن باديس مستغانم
مقررا	د.أمعارفية الطيب	أستاذ محاضر "ب"	عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشا	د خليفة الحاج.	أستاذ محاضر "ب"	عبد الحميد بن باديس مستغانم

السنة الجامعية : 2018/ 2019

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و السائرين نهجه إلى على يوم الدين و بعد:

" بسم الله الرحمن الرحيم"

"و قضى ربك ألا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى قرة عيني، أعز ما أملك في هذه الحياة إلى التي غمرتني بحبها و حنانها، و تحملت من أجلي الصعاب و كانت مسندي في هذه الحياة، أمي الحبيبة، إلى الذي منحني من جهده و عنايته، إلى من اكتوى بلمسات الدنيا من أجلنا، إلى نور أبي أطال الله في عمره.

إلى أعز ما وهبني الله إخوتي و أخواتي " حفظهم الله"

إلى جميع الأهل و الأقارب، إلى كل من لقاني بهم القدر و جعلنا أصدقاء.

إلى كل أساتذة و طلبة جامعة "عبد الحميد ابن باديس" جامعة مستغانم.

و خاصة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير.

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي،

وإلى من حمله قلبي و لم تحمله ورقتي ،إلى كل هؤلاء ، أهدي عملي المتواضع.

تشكرات

قبل كل شيء أشكر الواحد الأحد الذي أعانني في دراستي هذه و زودني بقوة الإرادة و عملا بقوله تعالى:

"و علمك ما لم تكن تعلم، و كان فضل الله عليك عظيما"

-نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد و خاصة المشرف " الأستاذ، أمعارفية طيب" الذي لم يبخل عليا بشيء.

-كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لعائلتي على ما بذلوه من أجلي في حياتي و عملي هذا.

-كما أشكر كل عمال مؤسسة حليب النجاح بمدينة مغنية و على رأسهم "رباحي العربي " الذي كان له الفضل في إعداد هذه المذكرة على أتم وجه.

-ونشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

-و نشكر كل من ساعدني و لو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

فهرس المحتويات

الفهرس

البسملة

الإهداء

التشكر

الفهرس.....أ-ب-ج

قائمة الجداول.....د

قائمة الأشكال.....هـ

مقدمة عامة.....01

مقدمة الفصل الأول:.....07

الفصل الأول: القوائم المالية إعدادا و عرضا.

المبحث الأول: عموميات القوائم المالية.....08

المطلب الأول:تعريف القوائم المالية.....08

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية.....11

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية.....13

المطلب الرابع: قواعد إعداد القوائم المالية.....14

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المطلب الأول: الميزانية.....16

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.....21

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة.....25

المطلب الرابع: جدول تغير حركة رؤوس الأموال.....29

المطلب الخامس: الملاحق.....31

خاتمة الفصل الأول:.....33

الفصل الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

مقدمة الفصل الثاني:.....35

المبحث الأول: استخدام التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية .

المطلب الأول: أهداف التحليل.....36

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي.....39

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.....48

المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية .

المطلب الأول: استخدام الميزانية المالية.....49.

المطلب الثاني: استخدام جدول حسابات النتائج.....54

المطلب الثالث: استخدام جدول تدفقات الخزينة.....57

خاتمة الفصل الثاني.....61

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

مقدمة الفصل الثالث.....63

المطلب الأول: نشأة المؤسسة.....64

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....66

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.....69.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة(2015،2016،2017)

المطلب الأول: عرض الميزانيات المحاسبية لمؤسسة حليب النجاح(الأصول).....72

المطلب الثاني: عرض الميزانيات المحاسبية لمؤسسة حليب النجاح(الخصوم) 73

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حليب النجاح.....74

المطلب الرابع: تحليل جدول حساب النتائج لمؤسسة حليب النجاح.....79

المطلب الخامس: تحليل جدول تدفق الخزينة لمؤسسة حليب النجاح.....82

الخاتمة العامة.....85

المراجع.....88

الملاحق

الملخص

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	الإسم	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح	66

قائمة الرموز

الرمز	الترجمة باللغة الفرنسية	الترجمة باللغة العربية
FR	Fonds de roulement	رأس المال العامل الدائم
BFR	Besoins en fonds de roulement	احتياجات راس المال العامل
TN	Trésorerie nette	الخزينة الصافية

قائمة الجداول

الرقم	البيـــــــان	الصفحة
01-I	الميزانية المحاسبية	19
02-I	الميزانية المالية المختصرة	20
03-I	حساب النتائج حسب الطبيعة	23
04-I	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.	24
05-I	جدول أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة	29
06-I	التغيرات في الأموال الخاصة	30
07-III	جدول يوضح إعداد العمال لمؤسسة حليب النجاح	71
08-III	الميزانية المحاسبية جانب الأصول لمؤسسة حليب النجاح	72
09-III	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم لمؤسسة حليب النجاح	73
10-III	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة حليب النجاح	74
11-III	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة حليب النجاح	57
12-III	أنواع رأس المال العامل (2015-2016-2017)	76
13-III	احتياجات رأس المال العامل(2015-2016-2017)	77
14-III	الخزينة الصافية لمؤسسة حليب النجاح	78
15-III	نسبة سيولة مؤسسة حليب النجاح	79
16-III	جدول حساب النتائج لمؤسسة حليب النجاح	79
17-III	جدول تغير الخزينة لمؤسسة حليب النجاح	82

المقدمة العامة

إن متابعة أداء المؤسسة أصبح من أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين داخل المؤسسة، نظرا للتطورات الكبيرة و المتعددة في مختلف المجالات التي يشهدها العالم اليوم، فكبر حجم المؤسسات و تعدد أنشطتها جعلها تعتمد على المعايير المحاسبة الدولية التي أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة من خلال معرفة للوضع المالي لها،فهي تعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط تقوم به المؤسسة ، و لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فهي بحاجة إلى تقييم أدائها.

إن التسيير الجيد و العقلاني للمؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على تحكمها في استعمال مواردها المختلفة بكيفية رشيدة ، و يتم هذا عن طريق الاعتماد على المسيرين ذو كفاءة عالية في استخدام الأدوات اللازمة من أجل ذلك و من أهم تلك القوائم المالية التي تقوم على جمع المعلومات و فرزها ، و بفضلها تسهل عملية تقييم النتائج و اتخاذ القرارات من قبل المسيرين ، و تكون هذه المعلومات مفيدة للمستخدمين متنوعين داخل المؤسسة و خارجها، سواء كانوا زبائن أو حتى مساهمين.

تهدف هذه القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات إلى توفير المعلومات عن المركز المالي و عن أدائها و التغيرات الحاصلة و تحتوي القوائم المالية الأساسية (الميزانية ،حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة،جدول تغير حركة رؤوس الأموال و الملاحق) على معلومات متنوعة يمكن استخدامها في التحليل المالي و اتخاذ القرارات من أجل توقع ما سوف يحدث مستقبلا، حيث تعتمد مدى صحة التحليل على دقة و صحة القوائم المالية المختلفة ،حيث أصبحت عملية اتخاذ القرارات معقدة و علمية بحثة لا مجال لوجود العشوائية فيها أو الارتجال ، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرارات القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته ، خاصة أن النجاح و التقدم يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير ، و لذلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة ، و الذي يحتاج طبعا إلى تنفيذ و تقييم الأداء و تحديد الانحرافات ، و هذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل رقمي للقوائم المالية الختامية حيث يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و استغلالها و نقاط الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية ، لذا لا يكفي إعداد القوائم المالية إنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب و الأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي و التنبؤ بمستقبلها ، و من هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو دور القوائم المالية في عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟

و لمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهية القوائم المالية ؟

2-هل يمكن الاستغناء على قائمة من القوائم المالية في عملية التحليل؟

3-هل نستطيع معرفة الوضعية المالية للمؤسسة دون إعداد القوائم المالية؟

الفرضيات: انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

1-**القوائم المالية هي مجموعة من البيانات و المعلومات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.**

2-لا يمكن الاستغناء على قائمة واحدة من القوائم المالية لأن كل قائمة مالية لها علاقة بقائمة اخرى و كل قائمة تعطي صورة معينة و عملية معينة للمؤسسة.

3-لا نستطيع معرفة المركز المالي للمؤسسة دون إعداد القوائم المالية ، فالقوائم المالية هي قوائم قانونية يفرضها مجلس المحاسبة على المؤسسات بتطبيقها و العمل بها، و كل مخالفة لهذا القانون يعاقب عليه .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في لفت انتباه المسيرين في المؤسسة إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية داخل المؤسسة ،حيث يقوم متخذ القرارات بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها من المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة و استمراريتها.

أهداف الدراسة:

1-التعرف على القوائم المالية و دورها في عملية التقييم أو التحليل المالي.

2-إبراز أهمية القوائم المالية في المؤسسة .

3-التعرف على حقيقة الوضع المالية لمؤسسة حليب النجاح.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

أسباب موضوعية: و هي تتعلق بالموضوع:

- أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة و اعتبارها الأساس الذي تبني عليه القرارات المناسبة بمختلف أنواعها.
- الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع.
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع للمكتبة الجامعية.

أسباب ذاتية:

- رغبتي في الاطلاع أكثر على الموضوع و التعرف على المفاهيم المتعلقة به.
- جاء اختياري لهذا الموضوع بحكم التخصص الذي ادرس فيه.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تتطلب دراسة و مناقشة إشكالية البحث المشار إليه سابقا، و كمحاولة لاختيار صحة الفرضيات المطروحة أو نفيها ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري لأن المنهج الأكثر ملائمة لتقرير الحقائق و فهم عناصر الدراسة ، في حين تم الاعتماد على منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

حدود الدراسة:

- حدود المكانية: سوف تكون الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة حليب النجاح مقرها مدينة مغنية ولاية تلمسان.
- حدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية لمدة 30 يوما، وذلك لفترة ممتدة من 14-02- 2019 إلى غاية 17-03-2019، حيث تتمثل في عرض القوائم المالية لسنوات 2015-2016-2017.

الدراسات السابقة:

1- بن خروف جليلة: دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة ، و إبراز أهمية استخدام هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي ، كما أن الباحث قام بالاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات ، و خلصت هذه الدراسة إلى أن المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و التي يـجب أن تكون ملائـمة و موثقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

2-بلجيلالي محمد: مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران2، 2016-2017 عالج بلجيلالي محمد في رسالته المعنونة التشخيص المالي و مدى مساهمته في اتخاذ القرارات الإستراتيجية دراسة

القوائم المالية للمؤسسة و تحديد إذا كان التشخيص المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع ،قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، بحيث خصصنا الفصل الأول إلى عموميات حول القوائم المالية ، نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم بصفة مفصلة للقوائم المالية أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى و عرض القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه مبحثين، حيث نتطرق المبحث الأول إلى استخدام التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية. أما المبحث الثاني استخدام القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية.

و الفصل الثالث خصص لاستخدام القوائم المالية في تقيم الوضعية المالية للمؤسسة خلال دراسة حالة مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته، حيث احتوى المبحث الأول على تقديم عام المؤسسة ، ثم تطرق المبحث الثاني إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة (2015-2016-2017-) .

الفصل الأول
القوائم المالية
إعدادا و عرضا

تمهيد:

تقوم أي المؤسسة بإعداد على مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمنظمة خلال الفترة التي تغطيها، و تعتبر المحاسبة نظما دقيقا لذلك، حيث تنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية رئيسية تحدد المركز المالي للمؤسسة، و هذه القوائم المالية هي: الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول حركة تغير رؤوس الأموال و الملاحق، حيث أننا سوف نتطرق في هذا الفصل.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.

إن مخرجات النظام المحاسبي، القوائم المالية التي تحتوي على مختلف المعلومات المحاسبية الضرورية الملائمة، فهي بيان محاسبي تعكس صورة الكيان الاقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية فتقوم بتوصيل المعلومات المختلفة و المتغيرة على الموارد الاقتصادية نتيجة الاستخدام المستمر خلال السنة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها.

1- تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعريفات للقوائم المالية و نذكر منها:

هي عبارة عن بيانات تفصيلية و إجمالية لجميع عناصر المعاملات الاقتصادية و الأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق طريقة معينة بموجب المعايير المحاسبية، و يعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات و الأنشطة الاقتصادية و المالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة معينة (ربع سنة ، نصف سنة ، سنة) فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة المؤسسة و التغيرات الحاصلة في مركزه المالي .[1]

هذا التعريف يبرز أن الكشوفات المالية تعد حسب طريقة معينة ، و خلال فترة زمنية محددة و أن هذه الكشوفات تعكس صورة المؤسسة الحقيقية و مركزها المالي خلال فترة زمنية معينة .

و هناك من يعرفها على أنها السجلات و التقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية ، حيث تخلص هاته القوائم المالية الوضع المالي العام و النتيجة التشغيلية للمؤسسة بهدف إيصال المعلومة بوضوح و دون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للمؤسسة ، و في إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط و تفصيل العمليات المالية الاقتصادية..

ركز هذا التعريف على أن القوائم المالية تظهر نتيجة المؤسسة بغرض إيصالها إلى الأطراف المستفيدة من هذه القوائم المالية، و أن هناك قوائم تساعد على توضيح و تفصيل العمليات المعقدة و غير الواضحة.

و تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية ، كما تعتبر ذات فائدة لإدارة المؤسسة ، لأنها توضح مدى نجاحها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها ، و من ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة ، و تلخص

[1]- دريد أل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007،ص:68-69

القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة محددة عادة تكون شهر أو السنة ، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها ، إضافة إلى نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي1.

و منه نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن سجلات و تقارير رسمية توجه إلى الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات و هناك أنواع من القوائم المالية و هي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة فتساعد الأطراف الداخلية و الخارجية باتخاذ قراراتهم.

2- خصائص القوائم المالية:

حتى تكون استفادة كاملة من القوائم المالية حددت لجنة المعايير المحاسبة بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها و نذكر منها:

1- قابلية الفهم: و يقصد بها إمكانية فهمها بشكل مباشر كم طرف مستخدميها.

2-الملائمة: و يقصد بذلك أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات و تساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت حاضرة أو مستقبلية.

3- الموثوقية: بمعنى خلوها من الأخطاء و اتصافها بصدق التعبير و عرضها للمعلومات في حدود الأهمية النسبية و التكلفة و عدم حذف أي معلومة تؤثر على قرارات مستخدميها.[1]

4- القابلية للمقارنة: و يقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على مقارنتها على مدار الزمن حتى يتعرفوا على اتخاذ أداء المؤسسة و مركزها المالي و ذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس و عرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.[2]

ثانيا : السمات العامة للقوائم المالية.

- القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها و لكنها تهدف على تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال و القرارات الاقتصادية.
- أهداف القوائم المالية ليست ثابتة و لكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية و القانونية و السياسية و الاجتماعية التي تقدم فيها التقارير.
- تتأثر الأهداف أيضا بالخصائص و القيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية.

---

1 --نفس المرجع ، دريد آل شيب ص24.

- تنتج المعلومات غالبا بصورة تقريبية و لكنها ليست دقيقة تماما.
- تعكس المعلومات بصورة واضحة الآثار المالية و العمليات و الأحداث التي حدثت بالفعل.
- المعلومات الواردة في القوائم المالية ليست سوى مصدر واحد للمعلومات التي يحتاجها متخذ القرارات المتعلقة بمؤسسة الأعمال.
- هناك تكلفة لإعداد و استخدام المعلومات .
- تنشأ أهداف القوائم المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها ، لذلك لابد أن يعتمدوا على المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة .
- يتم توجيه أهداف القوائم المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية جيدة ، و يتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين و الدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

بالنسبة للأهداف الخاصة بالتقارير المالية فإنها ليست مقصورة على القوائم المالية و تبين الأهداف أن:

- ✓ التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الآخرين و ذلك لاتخاذ القرارات المناسبة و يجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين تكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال و الأحداث الاقتصادية و يتوفر لديهم الرغبة في دراسة المعلومة بمثابرة معقولة.
- ✓ يجب أن تقدم التقارير المادية المعلومات من أجل مساعدة المستثمرين الحاليين المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الآخرين في تقدير مقدار و توقيت و عدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات و استرداد الأوراق المالية والقروض.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية.

إن معرفة أهداف القوائم المالية تمثل الخطوة الأولى في بناء نظرية محاسبية و إن المحاسبيين قد اهتموا دائما بضرورة و تحديد هذه الأهداف خاصة عندما كلما كان النقاش العلمي بـينهم حـول مضمـون و أشكال القوائم المالية الولايات المتحدة قامت مجموعة عمل تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين لأول مرة عام 1973م بتحديد أصول القوائم المالية، و يعرف ذلك التقرير باسم **ترو يولد** الذي يعد من أهم المحاولات العلمية التي بذلت لتحديد أهداف القوائم المالية ، ثم تتالت المحاولات فقامت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار بيان عام 1978م بخصوص أهداف المحاسبة المالية ، و في بريطانيا صدر تقرير عن معهد المحاسبيين القانونيين عام 1975م حول أهمية و مضمون أهداف القوائم المالية و من أهم أهداف القوائم المالية ما يلي :

- تزويد متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية.
- خدمة المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو مصادر محدودة للحصول على معلومات.
- تقديم معلومات واقعية و تفسيرية عن العمليات والأحداث.[1]

و قد قسمت أهداف القوائم المالية إلى قسمين.

أ- الأهداف العامة.

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية الحاليين و المرتقبين.
- توفير المعلومات التي تفيد تقدير التدفقات المستقبلية بحيث تسمح بالفصل بين التدفقات التقديرية الحالية و المستقبلية .

توفير المعلومات المتوقعة لموارد المؤسسة و التزاماتها و التغيرات التي طرأت على هذه الموارد و الالتزامات .

ب- الأهداف التفصيلية.

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة و التي تربط بين المجهودات و الانجازات و تسمح بتنبؤات سليمة و لينة وفق الأساس النقدي.
- توفيرا لمعلومات التي تفيد في تحديد السيولة و تدفق الأموال أي تحديد مصادر التمويل و أوجه التصرف بهذه الأموال.

[1] محمد علي الحجاوي، أ-م-د حيدر علي المسعودي، مرجع ذكر سابقا، ص 28-29..
[1] نفس المرجع، ص 30.

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم القوائم عن المسؤولية الإدارة و تقييم كفاية أدائها باستخدام معلومات الربحية و مكونتها ، مع الإشارة إلى أن القوائم المالية لا يمكنها فصل أداء الإدارة عن أداء المؤسسة.
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات و تغيرات الإدارة.

و يرى أن تعدد أهداف القوائم المالية من حيث النظرة التقليدية أداة توضح إنجاز الإدارة باعتبارها وكيلا عن أصحاب الوحدات الاقتصادية في التصرف في أموالها المكلفة بها، أما النظرة الحديثة فترى أهمية القوائم المالية من خلال خدمتها للمستثمرين و الآخرين ، فهي تساعدهم في التنبؤ بنشاط الوحدة الاقتصادية و تقييم أدائها و إجراء المقارنات اللازمة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستغلال الأمثل لموارد الوحدة الاقتصادية المتاحة.

مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للشركة و الأرباح المتحققة نتيجة مزاولة هذه الشركة نشاطاتها التشغيلية و غير التشغيلية و التوقعات المستقبلية لنتيجة هذه الأنشطة و المـركز المالي و غيرها من التوقعات التنبؤية التي تخص مستقبلا الشركة ، أي أن القوائم المالية تهدف بشكل رئيسي إلى تقديم معلومات عن: (نتائج الأعمال، المركز المالي، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية).

-تلبي القوائم المالية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين ، لكنها لا توفر كافة المعلومات ، و التي قد يحتاجها هؤلاء المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، و يرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه القوائم تعكس الآثار المالية للأحداث الاقتصادية فقط و لا توفر بالضرورة معلومات مالية مستقبلية أو معلومات غير مالية.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية.

يشمل مستخدمي القوائم البيانات المالية المستثمرين الحاليين و المحـــتملون و الموظـفون و المقـــرضين و الدائنين التجاريين الآخرين العملاء و الحكومات و وكالتها و الجمهور يستخدم هذه البيانات المالية لتلبية بعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات و تشمل هذه الاحتياجات:

أ - المستثمرون:

يهتم المستثمرون و مقدمو رؤوس الأموال بالمشاريع التي يضعون فيها أموالهم بالنظر إلى العائـد المحقق أو الموقع تحقيقه من الاستثمار فيها مع مقابلة ذلك بمستوى المخاطرة المرتبطة و من ثم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم النجاعة الاقتصادية و المالية للمؤسسة و صافي مركزها المالي ، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء و البيع و الحفاظ بالاستثمار ، كما أنهم يهتمون بتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

أ- الموظفون:

يهتم الموظفون بالمعلومات التي تسمح لهم بمعرفة ربحية المؤسسة و قدرتها على الاستثمار بما يحفظ مراكز عملهم، كما أنهم يهتمون بقدرتها على دفع مكافآتهم و تعويضاتهم خاصة ما يرتبط منها بالطاقة الربحية (الجزء المتغير) و منافع التقاعد.

ب- المقرضون:

يهتم المقرضون بقدرة المؤسسة على الوفاء و على تسديد الديون في تواريخ استحقاقها كما أنهم قد يهتمون بمعرفة وضعية المؤسسة و تقدير قدرتها المستقبلية بغرض اتخاذ قرار ممارسات الخيارات، كخيارات تحويل القروض مثلا.

ت- الموردون و الدائنون الآخرون:

يهتمون بدورهم أيضا بقدرة المؤسسة على دفع المبالغ المستحقة كذلك بقدرتها على الاستمرار في نشاطها إذا كانت العلاقات تربطهم بها تعاقدية و ترتبط بالأجل الطويل.

ث- العملاء و المدينون الآخرون:

يهتم العملاء بقدرة المؤسسة على استمرار في نشاطها بالنظر إلى حاجتهم إليها في مجال التموين و تسليم السلع المطلوبة منهم و تزداد هذه الأهمية إذ كان ارتباطهم بها طويل الأجل.

ج- الحكومات و الوكالات العمومية:

تهتم الحكومات و مختلف مصالحها العمومية بعملية توزيع الموارد و كيفية تنظيم نشاطات المؤسسات بغرض تحديد السياسات الضريبية و الاجتماعية فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.

ح- الجمهور:

قد يهتم الجمهور بالحصول على معلومات عن المؤسسات بغرض التعامل معها القيام بخيارات توظيف المدخرات في حالات الطلب العلني للادخار.

المطلب الرابع: قواعد إعداد القوائم المالية.

يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد و الطرق المحاسبية متى كانت هامة:

أ) مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها و تبريرها.

ب) بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية و لاسيما:

- في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية و العناصر المعنوية الواردة في الميزانية.
- في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاحتيازات ما لا يقل عن 20٪ من رأس المال.
- في مجال تقييم الأرصدة.
- في مجال تقييم و متابعة المخزونات.
- في مجال تقييم الأصول و الخصوم. في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.

ج) الاستشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

د) تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب و التعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

هـ) التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيضات جبائية.

و) تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ: تبرير هذه التغيرات، التأثير في النتـــائج و رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة و السنوات المالية السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة.

ز) بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، طبيعتها، و تأثيرها في حسابات السنة المالية، و طريقة الإدراج في الحسابات، و إعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة و الخاصة بالسنة المالية السابقة(حساب نموذج).[1]

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية، ص36.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المطلب الأول: الميزانية

1-التعريف :

يقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذات جانبين ، يظهر أحدهما موجودات المؤسسة و يظهر الأخر التزاماتها ، و هذا في لحظة زمنية معينة (أي تاريخ محدد) فيظهر الجانب الأول أصول المؤسسة،و في الجانب الثاني يظهر خصومها. و بعبارة أخرى فإن موجودات المؤسسة هي أصولها، و التزاماتها هي خصومها.

و هذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن موجودات المؤسسة لابد أن تتساوى التزاماتها ، سواء لصاحب المؤسسة أو الآخرين.

فالأصول إذن هي موجودات المؤسسة بقيمتها النقدية ، مثل النقديات المخزون السلعي ، المباني ، المعدات و الآلات، و مختلف الحقوق...الخ. أما الخصوم فهي التزامات المؤسسة، أي ما يستحق للغير مثل الأوراق الدفع و حسابات الدائنين . و قد يشمل الخصوم بعض الحسابات الأخرى المستحقة...أما رؤوس الأموال الخاصة فهي حق ملاك المؤسسة.

و هذه العناصر الثلاثة (الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة)ترتبط بعلاقة رئيسية تسمى *معادلة الميزانية*أو *معادلة المحاسبة*.تعبر هذه المعادلة عن التساوي بين أصول المؤسسة من جانب، و حقوق الغير و أصحاب المؤسسة من الجانب الأخر، بحيث تعطي المعادلة الآتية:

الأصول= الخصوم+ رؤوس الأموال الخاصة

و تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة (الكيان). و يقصد بالحالة المالية للمؤسسة مركزها المالي . كما تقدم الميزانية موجودات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين[1] منفصلين عن بعضهما البعض ، تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة.

2/1-تعريف مكونات الميزانية.

1/1-الأصول: (الموجودات):

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد19 ،عرض الكشوف المالية، ص 20-21.

هي موارد تراقبها و تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، و التي تنتظر منها المؤسسة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية لها. و تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية في إمكانية أن يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادها تكون لصالح المؤسسة .

و في هذا السياق فإن عناصر الأصول التي الحصول عليها بواسطة قرض إيجاري تستجيب لتعريف الأصل، لأن المؤسسة تمارس رقابة و سيطرة علية، و تستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية له، و لا يشترط بالضرورة امتلاكه حتى يتم تسجيله ضمن الأصول. و هذا ما يعكس النظرة الواقعية الاقتصادية لجوهر العملية بعيدا عن شكلها القانوني.

و بفضل هذه الموارد تقوم المؤسسة بمزاولة نشاطها، و هي متمثلة أساسا في المحلات، الآلات، المعدات، الأثاث...و التي تتميز بطول العمر الإنتاجي بعكس العناصر الأخرى التي تتميز بسرعة تحويل و التغيير و الدوران ، و هي التي تحدد أيضا قيام المؤسسة بنشاطها في صورتها العملية كالبضائع في المخازن و الموارد و اللوازم التي تتحول باستهلاكها عن طريق البيع أو الاستعمال في العملية الإنتاجية إلى مديونية (حقوق) ثم بمجرد التسديد تتحول إلى سيولة (صندوق أو حسابات جارية بنكية)وتقسم **إلى:**

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- التثبيتات المالية
- الإهتلاكات.
- المخزونات.
- أصول الضريبة(مع تميز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن، و المدينون الآخرون و الأصول المماثلة الأخرى (أعباء متبقية سلفا)
- خزينة الأموال الايجابية و معدلات الخزينة الايجابية.

2/1-الخصوم:(الالتزامات)

هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، و التي تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.

فهي أصلا مطالب تتطلب الدفع من موارد المؤسسة ، و تنشا عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونا بواسطة الدائن مثل حسابات الدفع و أوراق الدفع و الأجور و الفوائد...الخ. و تنشأ بعض الالتزامات بنص القانون مثل الضرائب و تقسم إلى:

- رؤوس الأموال قبل عمليات التوزيع المقررة و المفتوحة عقب تاريخ الإقفال مع تميز رأس المال الصادر(في حالات الشركات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة و العناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة
- الموردون و الدائنون الآخرون
- خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة)
- المدينون الآخرون و الأعباء و الخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا)

يبرز عرض الأصول و الخصوم في الميزانية التغيير بين عناصر جارية و غير جارية و هناك معلومات أخرى تظهر في الميزانية يوصف طبيعتها و الحصة الأكثر من سنة للحسابات الدائنة و المدينة.

1/3-رؤوس الأموال الخاصة:

و هي تتمثل في القيمة المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كل الخصوم.أي فائض أصول المؤسسة على خصومها الجارية و غير الجارية.

أ- الميزانية المالية :

التعريف:

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط القوة و نقاط الضعف في الهيكل المالي للمؤسسة.

الجدول رقم (ا-1): الميزانية المالية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة: **القيم الثابتة:** الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة **قيم ثابتة أخرى:** مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة		**الأموال الدائمة:** **الأموال الخاصة:** رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر **ديون طويلة الأجل :** ديون الاستثمارات قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الخصوم الدائمة	
الأصول المتداولة: **قيم الاستغلال:** بضائع مواد و لوازم منتجات(تامة و نصف تامة) **قيم قابلة للتحقيق:** تسبيقات زبائن أوراق قبض **القيم الجاهزة:** البنك الصندوق الحساب الجاري		**ديون قصيرة الأجل**	
مجموع الأصول المتداولة		**مجموع .د.ق.أ**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير للمحلل المالي.

الميزانية المالية المختصرة:

التعريف:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم المتجانس بين عناصر كل مجموعة.

الشكل رقم(ا-2): يوضح الميزانية المختصرة.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة قيم الاستغلال قيم قابلة للتحصيل القيم الجاهزة الأصول المتداولة			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل و المتوسطة الديون قصيرة الأجل		
المجموع		٪100	**المجموع**		٪100

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للمحلل المالي، الجزء01، دار المحمدية،ص42.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.

1/1- التعريف:

قائمة الدخل أو جدول حساب النتائج هي عبارة عن كشف إيرادات المشروع خلال فترة زمنية و المصروفات التي أنفقتها في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متفق عليها.

و حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[1]

حيث يتم قياس قيمة الربح على أساس الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة (مجموع الأصول ،مجموع الخصوم)و بين صافي الأصول في نهاية الفترة بمقدار الاستثمارات الإضافية خلال تلك الفترة ، و هذه الأسلوب يعرف بأسلوب التغير في حقوق الملكية أو المحافظة على رأس المال ، لكن يعاب على هذا الأسلوب في تقييم القدرة الكسبية للشركة و قياس أدائها، لذا يتم استخدام مدخل تحليل العمليات الذي يوفر بيانات تفصيلية عن الإيرادات و المصاريف المرتبطة بأنشطة الشركة.5

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح أو صافي خسارة ، فهي إذا تهدف إلى معرفة و قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة، أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح ، كما يهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، و كذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية للمستقبل.6

1/2-عناصر قائمة حساب النتائج.

أ-**الأعباء**: هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاذ قيم الأصول، أو حدوث التزامات التي تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة، بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال.[2]

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، عرض حساب نتائج، ص21-22.

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع، ص 22.

ب- النواتج: تتمثل النواتج في تزايد المنافع الاقتصادية خلال الدورة ، في شكل دخول أو تزايد في الأصول، أو تتناقص في الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

1/3- عرض جدول تدفقات الخزينة:

يظهر جدول حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحا أو خسارة و يحتوي هذا الجدول على المعلومات التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها ، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:(الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال).

- منتجات الأنشطة العادية.

- المنتجات المالية و الأعباء المالية.

- أعباء العاملين.

- مخصصات للإهلاك و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية.

- نتيجة الأنشطة العادية.

- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.

- العناصر غير العادية(منتجات و أعباء)

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

الجدول رقم(I-3): حساب النتائج حسب الطبيعة.

البيان.	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
(1)إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
(2)استهلاك السنة المالية			
3 القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء العاملين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاستهلاكات و الأرصدة استناف عن الخسائر القيمة و الفائدة			
5النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6النتيجة المالية			
7النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية مجموع المنتجات للأنشطة العادية مجموع أعباء للأنشطة العادية			
8النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية-منتجات العناصر غير العادية-أعباء النتيجة غير العادية			
9النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن،2012،ص147.

ب- الجدول رقم: I-4) حساب النتائج حسب الوظيفة.

البيانات	الملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء المالية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين ، المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية النتيجة			
الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر: ناصر دادي عدون

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة(التدفقات النقدية).

1/1- التعريف.

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي ، حيث ظهرت هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية)في الو.م.أ عام 1978بموجب المعيار المحاسبي رقم95، كما أصدر مجلس المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991 بموجب معيار التقرير المالي رقم 10المتعلق ب قائمة كصادر الأموال و أوجه استخدامها .

يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية و التي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، و يتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلة و تدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاث أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية و الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية.

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فإنه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة و هيكلها التمويلي و قدرتها على المقادير في التأثير على المقادير و توقيت الحصول على التدفقات النقدية .[1]

و تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات المستقبلية و تحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة و تقييم دقة

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، جدول سيولة الخزينة، ص 23.

التقديرات الماضية للتدفقات المستقبلية، أي أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية تفيد في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية و ما يعادلها و كذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات و المقارنات فيها يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات.

- الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

- يقدم جدول سيولة الخزينة مدا خيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها).

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

-التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء و تحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم،تقدم كلا على حدة و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

الطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في :

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

الطريقة غير المباشرة تتمثل في:

تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات،تغيرات الزبائن،المخزونات،تغيرات الموردين...).

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى.[1]

- الموجودات المالية هي :

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق و الودائع عند الإطلاع .(بما في ذلك الكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب و غير ذلك من تسهيلات الصندوق.

- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير و البالغة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولات و الخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

- يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف:

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن.

- العناصر سريعة وتيرة الدوران ،المبالغ المرتفعة و الاستحقاقات القصيرة.

-طرق عرض جدول تدفقات الخزينة.

جدول سيولة الخزينة يهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية قاعدة تقييم قدرة المؤسسة على تسيير الخزينة، بالإضافة إلى معلومات حول استعمال هذه التدفقات ، و تتبع أهمية هذه القائمة المالية في المؤسسة و من الأهمية الحيوية لتوفير النقدية لدفع مستحقاتها و التزاماتها ، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة و الربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة، فهي تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة عي عادة نهاية السنة المالية، أي تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة و الصادرة منها أثناء القيام بالأنشطة التشغيلية، الأنشطة التمويلية، الأنشطة الاستثمارية خلال الدورة المالية للمؤسسة.

إن الأنظمة و اللوائح تتطلب تقديم جدول تدفقات الخزينة في إطار ثلاث فئات تمثل أنشطة المؤسسة و هي: تدفقات من الأنشطة التشغيلية(الاستغلال)، و النشطة الاستثمارية ، الأنشطة التمويلية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، جدول سيولة الخزينة، ص 24-25.

- **الأنشطة التشغيلية(الاستغلال):**

الأنشطة التشغيلية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل، و تلك التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية ، أي التدفقات النقدية التي تصنف في هذه الفئة تشمل الأموال المستلمة من العملاء أو التي دفعت للموردين بما في ذلك الموردين الداخلين للخدمات و هم العمال.

- **الأنشطة الاستثمارية:**

الأنشطة الاستثمارية الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، و غيرها من الاستثمارات (الأصول المالية)التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

- **الأنشطة التمويلية:**

الأنشطة التمويلية هي تلك الناتجة عن تغير الأموال الخاصة أو الأموال المقترضة (إكتتاب في الأسهم، و تسديد القروض).

هذا التقسيم لتدفقات النقدية يسمح بالحصول على تفسير في النقدية بين بداية و نهاية الدورة المالية ، كما لا ننسى أن الملحق يقدم المزيد من المعلومات المفيدة اللازمة لاستكمال تحليل جدول تدفقات النقدية، و الجدول التالي يوضح بالأمثلة عن أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة.

الجدول رقم (I-5): أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة.

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
التدفقات النقدية الداخلة	- من بيع المتحصلات البضاعة أو تأدية خدمة. - إيرادات الفوائد و التوزيعات.	-المتحصلات من تحصيل القروض للغير و بيع الاستثمارات في الديون و الملكية (السندات و الأسهم). -المتحصلات من بيع الآلات و الأصول الثابتة الأخرى.	-المتحصلات من إصدار الأسهم . -المتحصلات من إصدار السندات و الحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجة	-المدفوعات النقدية للدائنين (شراء المواد و المهمات و المخزون السلعي). -تسديدات للعاملين (أجور و مرتبات) - الضرائب، الفوائد. -المصروفات التشغيلية الأخرى.	-القروض الممنوحة للغير. -شراء الاستثمارات في الأسهم و السندات لشركات أخرى. - شراء الآلات و المعدات.	- سداد التوزيعات. -إعداد شراء الأسهم (أسهم الخزينة). - سداد الديون (القروض طويلة الأجل و السندات).

المصدر: سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001،ص ص 258-259

المطلب الرابع: جدول تغير حركة رؤوس الأموال.

1-1 **التعريف:** جدول تغيرات الأموال الخاصة هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها ، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، و كذلك الأعباء و النتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذا هذا البيان يقدم أثار تغيرات الطرق المنتهجة على الدورة المالية،كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات (الأرباح المحتجزة)و قسائم و حصص و تغيرات رأس المال ، يسمح بمقارنة بين القيم المحاسبية في بداية و نهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال و كل احتياط ليشير إلى مختلف العناصر.

2-1- عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم (06): التغيرات في الأموال الخاصة.

	ملاحظات	رأس المال الاجتماعي	علاوة الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	المجموع
الرصيد - في 12/31/ ن-2							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الجوهرية الأ**خطاء**							
تقييم الاستثمارات							
الأرباح أ, الخسائر غير المقيدة في جدول النتيجة							
قسائم/ و حصص أرباح مدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
-الرصيد في 12/31/ن-1							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الأخطاء الجوهرية							
تقييم الاستثمارات							
الأرباح أو الخسائر غير المقيدة في							
جدول ح/ النتيجة							
قسائم و حصص أرباح مدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
الرصيد في 12/31/ن							

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، ص35.

المطلب الخامس: الملاحق.

1- التعريف:

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- ✓ القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة.[1]
- ✓ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج، و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و المؤسسات المشتركة، و الفروع أو الشركة الأم و كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم مبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

و هناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق2(نموذج الكشوف المالية).

- ✓ تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم. و كل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج،و جدول سيولة الخزينة، و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.
- ✓ إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، و لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح(تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، و حينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:
  - طبيعة الحادث.
  - تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ، ص25.

تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

- فهم النجاعة الماضية.
- تقييم الأخطار و مردودية الكيان.[1]
- و في هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص:

مختلف أنماط المتوجات و الخدمات التابعة لنشاطها.

- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.
- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية و وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، و نفس المضمون، و نفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ، الملحق، 25.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التعرف على القوائم المالية يمكن استنتاج أهمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية، فهي توصل رسالة مفهومة و واضحة لمستخدمي المعلومات الموجودة بالقوائم المالية عن نشاط المؤسسة و النتائج المتحصل عليها كما أنها تساعد في تقييم أداء المؤسسة و الحكم على مدى كفاءتها و على مركزها المالي، و إذا كانت تحقق أهدافها المرجوة أولا.

كما أن المعلومات تساعد الإدارة و مختلف مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

الفصل الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

تمهيد:

تزايدت أهمية المعلومات المحاسبية بسبب التطورات العديدة التي شهدها العالم اليوم في مختلف المجالات ،حيث أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا كبيرا في تقييم أداء المؤسسة ، لأن دقتها و جودتها هو الأساس الذي تبنى عليها القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة ، و لغرض الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية كان لابد من ظهور التحليل المالي.

إن التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة و ذلك من خلال معلومات تستخرج كم القوائم المالية و مصادر أخرى ،لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات المناسبة ، أي أن تقييم يهدف إلى معرفة نقاط القوة و تعزيزها و نقاط الضعف و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

المبحث الأول:استخدام التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية .

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع المواضيع الإدارة المالية و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة(فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل و طرق تهدف بمجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة و هذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها و محاولة تفسيرها و هذا ما سنتطرق إليه من تعريف التحليل المالي و أهدافه و خصائصه زيادة على ذلك البيانات المستعملة في مراحل التحليل المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: أهداف التحليل المالي.

1-1: تعريف التحليل المالي .

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي:

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، و يعرف أيضا أنه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المردودية و التوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.1

1-2: خصائص التحليل المالي. **تتمثل فيما يلي:**

1- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
2- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية و ليس فقط النشاط المالي.

3- هو نشاط مستمر في المؤسسة.[1]

4- يميز بين كل من البيانات و المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

5- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية و قوائم الدخل.

3-1: أهداف التحليل المالي.

تختلف أهداف التحليل المالي على حسب احتياجات الأعوان الاقتصاديين و عموما تتمثل هذه الأهداف إلى تحقيق الغايات التالية:

1-**بالنسبة للشركة**: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من اجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على الاستثمار الأفضل، و بالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:1

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة.
- تقييم نتائج و قراءات الاستثمار و التمويل.
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل و القصير.[1]
- معرفة المركز الائتماني للمؤسسة و كذلك تحديد مركزها المالي.
- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية و المالية التي تتبعها المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية و الإنتاجية و المالية لها .
- تحديد القيمة الاستثمارية للمؤسسة و التخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق.

[1] إلياس بن ساسي ، يوسف قرشي، التسيير المالي(الادارة المالية)،دروس وتطبيقات، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة2006،ص 67.

[1] مرجع سبق ذكره، إلياس بن ساسي ، يوسف قرشي، التسيير المالي(الادارة المالية)،دروس وتطبيقات،ص –ص 68-69.

- تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري .
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة و على أعلى عائد.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها اثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة و العائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة و درجة المخاطر المرافقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و نسبة الأرباح المحققة.
- تقييم مدلى كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول و الخصوم.
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية(الفشل المالي).
- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء.

هذه الأغراض أو الاستخدامات تبين مدى أهمية التحليل المالي سواء للمؤسسة أو الجهات التي لها مصلحة بالمؤسسة مثل المصارف و المساهمين و المستثمرين ، و عليه فغن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة و متعددة ، تمكن إدارة المؤسسة من الاستفادة من نتائج أعمالها في الماضي و الاستنارة به للمستقبل ، و تعقب عملية التحليل المالي وضع إجابات و منهج عمل التساؤلات التي تثيرها عملية التحليل المالي ، و عادة فإن هذه التساؤلات تتمحور في الاستفسار عن مدى قدرة المركز المالي للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها الاعتيادية دون مشاكل و طبيعة مصادر التمويل الطويلة الأجل التي يتكون منها رأس المال و هيكلة ، و العلاقة القائمة بين كل رأس مال و مصادر التمويل طويلة الأجل ، و من هذه التساؤلات أيضا الاستفسار عن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام و تشغيل أصولها و مدى إقناع حملة الأسهم عن ربحية المؤسسة بما يحقق الأمان أو الاطمئنان على أموالهم و حقوقهم ، و لكي يكون التحليل المالي أهمية فإنه يرتكز على وجود البيانات و المعلومات وجودتها و استخدام أداة التحليل المناسبة سواء كانت بأسلوب كمي أو نوعي ، و أن تكون البيانات ملائمة لعملية التحليل و أن يكون توقيتها مناسبا و أن يكون التحليل موضوعيا و ليس مبهما.

و بعد أن تتوفر هذه المعلومات يجب أن يكون هناك المحلل الناجح و المقتدر بالمعرفة التامة لطبيعة عمل المؤسسة و مؤهل عمليا و علميا للقيام بهذه الوظيفة بما يساعد ذلك في القدرة على تفسير النتائج، إن توافر المحلل الناجح و المنهج العلمي تعتبر من ركائز التحليل المالي و نجاحه لأن الهدف من التحليل المالي هو تفسير القوائم المالية أو التقارير المالية.

1-4:مصادر المعلومات المالية اللازمة للتحليل.

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي مؤسسة إلى نوعين هما:

1- **مصادر داخلية من المؤسسة نفسها:** و تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المالية ما يلي:

1-**القوائم المالية الأساسية :**و تشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

2-**المذكرات و الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** و تعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة و توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

3-**التقارير المؤقتة:** و التي تقدم على مدار السنة (نصف سنة أو ربع سنة)

4-**تقارير مجلس الإدارة:** و التي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية و بعض الخطط المستقبلية.

5- **تقرير مراقب الحسابات:** و ما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

6-قوائم تنبؤات الإدارة.

7- معلومات أخرى.

2- **المصادر الخارجية:** يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية للمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات المنافسة ، و لذلك يعد تجميع معلومات عن الصناعة المصرفية مفيدا لعملية التحليل و يضاف إلى تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة ، و بيانات عن ظروف المنافسة الدولية و اثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة مثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات .

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقديم الأداء، و ترشيد القرارات، و تقييم المركز المالي و النقدي،بل أن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط و

مقام،شرط أن تكون تلك نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين و تعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، و أهم هذه النسب :[1]

نسب التوازن الهيكلي، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل، نسب الربحية.

1-نسب التوازن الهيكلي:

هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، و كذلك لتقدير توازنها. أي هي تقدم واضحة عن هيكلة الميزانية في المؤسسة في زمن معين. فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم، و عموما يمكن استخراجها من الميزانية المختصرة. و حسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج نوعين من النسب الهيكلية تتمثل فيما يلي:

1-1 نسب هيكلة الأصول:

هذه النسب توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول و نستخلص ما يلي:

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة/ مجموع الأصول)×100
- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الصول المتداولة/ مجموع الأصول)×100
- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق/ مجموع الأصول)×100
- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة/ مجموع الأصول)×100

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة،كما تعطي لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تتماشى و الهيكلة المثلى .

1-2نسب هيكلة الخصوم:

تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم)×100**
- **نسبة الديون طويلة الأجل = (إجمالي د.ط.ا/مجموع الخصوم)×100**
- **نسبة الديون قصيرة الأجل = (إجمالي د.ق.أ/مجموع الخصوم)×100**

[1] ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول ،الجزائر،دار المحمدية العامة،سنة 1988، ص48.

2) نسب التمويل.

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، و يكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث تسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض و فوائدها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة و نتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، و من ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة،و على ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه.

و لغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجا إلى العديد من المؤشرات المالية، و سوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها :[1]

2-1نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من الأفضل أن تكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح و هذا ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنها تحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

- **نسبة التمويل = (الدائم الأموال الدائمة/الصول الثابتة)×100**

و تأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

- إذا كانت نسبة التمويل الدائم > 1....هامش أمان (فائض)، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائم<1....العجز، فان رأس المال العامل يكون سالبا و هذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مول عن طريق القروض قصيرة الأجل.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائم = 1.....فهذا يعني بأن رأس المال العامل معدوم، التوازن المالي الأدنى.

2-2 نسبة التمويل الخاص:

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص 60

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

- **نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة/الأصول الثابتة)×100**

و تأخذ هذه النسب الوضعيات التالية:

- إذا كانت نسبة التمويل الخاص = 1.....فهذا يعني بان رأس المال الخاص معدوم و أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة و أن الديون طويلة الأجل أن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.
- إذا كانت نسبة التمويل الخاص >1.....كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت بتمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، و هذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافة بسهولة كلما أرادت ذلك. أي تزيد الأموال الخاصة عن الأصول الثابتة .
- إذا كانت نسبة التمويل الخاص < 1 .....تلجأ إلى العالم الخارجي(غير مستقرة ماليا).

3-2 نسبة قابلية السداد(الوفاء بالدين).

تسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها فكلما كانت منخفضة عن 0.5 أو مرتفعة عن02 كلما كان الضمان أكبر لديون الغير، و بالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض و إذا تجاوزت هذه النسبة 1 في الوضعية الأولى فهذا المؤسسة في وضعية خطيرة بحيث إذا فاقت ديونها لمجموع أصولها(وضعية الإفلاس). و تحسب وفق العلاقتين:

- **نسبة قابلية السداد = (مجموع الديون/مجموع الأصول)×100.....٪ >0.5**
- **نسبة قابلية السداد = (مجموع الأصول/مجموع الديون)×100.....٪ < 0.2**

2-4) نسبة الاستقلالية المالية.

هذه النسبة توضح لنا درجة استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي أو مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالأموال الأجنبية،و إذا اعتمدنا على النسبة الأولى فالمجال بين (1و2) و هو الذي يعبر عن الوضعية المثالية للمؤسسة أما إذا كانت النسبة أكبر من 2 فهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون 2 أو أكثر من ذلك وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد و الاقتراض و تكون أكثر استقلالية أما إذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا إذا قامت من بتقديم ضمانات أخرى إذا هي غير مستقلة ماليا.

- **نسبة الاستقلالية المالية = (مجموع الديون/مجموع الأصول)×100.....1 ≥ ٪ ≥2**
- **نسبة الاستقلالية المالية = (مجموع الديون/ مجموع الأصول)×100.....0.35 ≥ ٪ ≥ 0.75**

3) نسبة السيولة.

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.[1]

يمكن تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية. و تهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير و يتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل.

لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة أن تكون قليلة العدد و مستقلة بعضها عن البعض الأخر، و يقع ضمن هذه النسب ما يلي:

1- نسبة سيولة الأصل:

من خلال هذه النسبة يمكن مقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الميزانية و هي تبين مدى سيولة الأصول المتداولة في المؤسسة و يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند تفسير هذه النسبة بتفريق بين المؤسسة التجارية و المؤسسة الإنتاجية و المعيار النمطي لها 1/2 (0.5) و تحسب كما يلي:

- نسبة سيولة الأصل = (الأصول المتداولة/ مجموع الميزانية)×100

إذا كانت A > 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة التجارية).

2-1نسبة السيولة السريعة:

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص63

تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية و شبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجداتها من البضاعة، و تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، و لأنها تستثنى المدفوعات مقدما و المخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضا للانخفاض في قيمته و أكثر احتياجا للوقت للتحويل على نقدية.

و يمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

- **نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي)/ ذ.ق.أ**
- **نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون السلعي)/د.ق.ا)×100**

3-نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل و تعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها، المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. و تقاس بالعلاقة التالية.[1]

- **نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة /د.ق.أ)×100**

و تأخذ الوضعيات التالية:

- ❖ نسبة السيولة العامة = 1.....تعبر عن وضعية التوازن المالي الأدنى.
- ❖ نسبة السيولة العامة > 1.....تعبر عن قدرة المؤسسة على التسديد من جهة و إمكانية الحصول على قروض من جهة أخرى.
- ❖ نسبة السيولة العامة < 1 .....هذه الوضعية غير مقبولة و هي خطيرة و سيئة على المؤسسة بسبب اختلال هيكلها المالي و لتقديم حل لهذه الوضعية يجب على المؤسسة أن تتخذ ما يلي : إما بزيادة د.ط.أ أو فتح رأسمالها للاكتتاب أي رفع قيمة الأموال الخاصة و يمكن في حالات استثنائية التنازل عن جزء من أصولها الثابتة.

4- نسبة السيولة المختصرة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم للتحقيق و القيم الجاهزة و هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال،و تحسب بالعلاقة التالية:

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص65

- **نسبة السيولة المختصرة = [(ق.ق.للتحقيق + ق.جاهزة)/ د.ق.أ]×100.....0.33≥ ٪ ≥ 0.25**

5-نسبة السيولة الجاهزة (الآتية).

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق. و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- **نسبة السيولة الجاهزة = (قيم جاهزة/ د.ق.أ)×100....0.2≥ ٪ ≥ 0.3**

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة

- نقص تجديد الاستثمارات

- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.[1]

4) نسب النشاط(الدوران).

تهم هذه النسب بتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول و من ثم مدى قدرتها في استخدام الأمثل لهذه الأصول، و تتضمن هذه النسب ما يلي:

1-نسبة دوران المخزون:

تبين هذه النسبة مدى حسن و كفاءة إدارة المؤسسة في غدارة المخزون أي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة. و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- **معدل دوران المخزون= (مخزون المواد الأولية/مخزون1- مخزون2+مشتريات المواد الأولية)×360**

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المناحات في حالة البيع الفوري.

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص67

2-معدل دوران الزبائن:

و هي تلك المدة الوسطية الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون و ترسيب من خلال العلاقة التالية:

- **نسبة دوران الزبائن = [(العملاء + أوراق القبض – تسبيقات العملاء)/ر.أعمال]×360 < 90**

يعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل عن معيار المقارنة صورة التحسن في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل، و كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، و في القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل و الذي يدعم و يغذي سيولة المؤسسة، و يضمن أيضا محدودية ضئيلة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، و في هذا تعزيز لجانب القوة الذي يجعل المؤسسة تنفرد به سوق الأعمال . و يشير الانخفاض في هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة و الناتجة عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، و كذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

3-نسبة دوران الموردين:

يسمح لنا هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون و تحسب بالعلاقة التالية:

- **نسبة دوران الموردين = [(الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات]×360 < 90**

و تشير مختلف مراجع الإدارة إلى اعتبار معدل دوران الموردين مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في هذا المعدل علامة من علامات التحسن في السيولة و سبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة نابذة عن عملية الشراء بالأجل أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، و ربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل و دائما المؤسسة تبحث عن مدة دوران الموردين أقل من مدة دوران الزبائن حتى تتمكن من توفير السيولة اللازمة لتسديد التزامات الغير.

4) نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق

بالسيولة و المديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب و أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المر دودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

تتاح أمام المحلل المالي الوصول إلى غايته من تحليل المر دودية لمجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها كما يلي:[1]

4-1نسب المر دودية الإجمالية:

تعبر هذه النسبة عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت المر دودية في حالة جيدة و تشمل النسب التالية:

- **نسبة المر دودية الإجمالية للأموال الدائمة = (رقم الأعمال / الأموال الدائمة)×100**
- **نسبة المر دودية الإجمالية للأموال الخاصة = (رقم الأعمال/ الأموال الخاصة)×100**
- **نسبة المر دودية الإجمالية للأموال الثابتة = (رقم الأعمال / الأصول الثابتة)×100**

4-2 نسبة المر دودية المختصرة:

هي مجموعة من النسب التي عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها و من أنواعها:

- **نسبة المر دودية المختصرة للأموال الدائمة = (النتيجة الإجمالية/ الأموال الدائمة)×100**
- **نسبة المرد ودية المختصرة للأموال الخاصة = (النتيجة الإجمالية/ الأموال الخاصة)×100**
- **نسبة المرد ودية المختصرة للأموال الثابتة = (النتيجة الإجمالية/ الأموال الثابتة)×100**

من خلال هذه النسب يمكننا تحديد الأفضلية أو الطريقة الأحسن لاستثمار الأموال. ومن أنواعها:

- **نسبة المرد ودية الصافية للأموال الدائمة= (النتيجة الصافية/ الأموال الدائمة)×100**
- **نسبة المرد ودية الصافية للأموال الخاصة= (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة)×100**
- **نسبة المر دودية الصافية للأموال الثابتة = (النتيجة الصافية / الأصول الثابتة)×100**

مال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص70

= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

المطلب الثاني: نتائج استخدام التحليل المالي.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة.

أولا: نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون احد أو كل العناصر التالية:[1]

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقروض إلى البنك خاصة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة.
- مقارنة وضعية التحليل.
- التحقق من المركز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و إظهار أحسنها أو أضعها.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي: و يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله.

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التنموية و التوزيعية للفترة تحت التحليل .
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، و على المرد ودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة مها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.

[1] مرجع سبق ذكره، إلياس بن ساسي ، يوسف قرشي، التسيير المالي(الادارة المالية)،دروس وتطبيقات،ص 100.

المطلب الثاني: استخدام الميزانية في تقييم الوضعية المالية .

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في:

رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل – الخزينة.

أولا:رأس المال العامل.

1-مفهومه:

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش الأمان و هو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال الدائمة، فمتى لا تلجا المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل.

2-حساب رأس المال العامل.

تقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية و هناك طريقتين يمكن استخدامهما:

❖ **طريقة حساب من أعلى الميزانية (الطريقة العلوية).**

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة، كما يلي.

- **رأس المال العامل الصافي (FRN) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.**

❖ **طريقة حساب من أعلى الميزانية (الطريقة السفلية).**

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل أي:

- **رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.**

إن هذه الطريقة السفلية هي الأحسن لأنها تبين كيفية استعمال رأس المال العامل و هو ما يطلق عليه بالتحليل الداخلي:

و ذلك لأن هذه الطريقة تمكننا من التنبؤ باحتياجات رأس المال العامل.

2

أنواعه:

أ-رأس المال العامل الخاص: هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة و يحسب وفق استثمارها بأموالها الخاصة.

- **رأس المال الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة.**

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير و مدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموال الخاصة.

ب- رأس المال العامل الصافي(الدائم):

يعرف على أنه الفرق بين الأصول المتداولة و ديون قصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

- **رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة – ديون قصيرة أجل = الأموال الدائمة + أصول ثابتة.**

و يجب أن يكون رأس المال العامل ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أيضا، و هذا يحدد رأس المال العامل الصافي لدراسة.

ج-رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال السنة، و تتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية دائما الاستثمارات المؤقتة الذمم و المخزون من السلع و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

- **رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة = ر.م.ع.ص + د.ق.أ**

د-رأس المال العامل الأجنبي :

[1] مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص75

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون،و هنا لا تنظر إلى الديون بالمفهوم السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، و يحسب بالعلاقة التالية:

- **رأس المال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل**
- **= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص**
- **= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.**

ح)احتياجات رأس المال العامل(BFR).

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات و الموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامها حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة، و بالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية و التي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

1-مفهومه:

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه المقارنة بين جهة الاحتياطات المرتبطة بالاستقلالية و من جهة أخرى الموارد المقابلة لها.

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هذا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها و يستثنى منها القروض المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، و بالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام.

2-حساب احتياج رأس المال العامل. و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

بحيث احتياجات الدورة تتمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة أو السائلة (المخزونات و القيم القابلة للتحقيق) و موارد الدورة المتمثلة في الديون القصيرة الأجل غير السلفيات المصرفية أي:

BFR = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – سلفيات مصرفية)

BFR = (قيم الاستغلال – قيم قابلة للتحقيق) - (د.ق.أ – سلفيات مصرفية)

3-حساب احتياج رأس المال العامل.

BFR > 0.....يدل على وجود احتياج لدورة الاستغلال.

BFR < 0.....يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال.

BFR = 0.....المؤسسة في حالة توازن.

ج) الخزينة.

1-تعريف الخزينة: هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة.

و هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استقلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا و الخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.

يمكن تعريف خزينة المؤسسة: على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

كما تعرف الخزينة T: على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

2-عناصر أصول الخزينة **فيما يلي:**

- **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.
- خصم الأوراق التجارية: و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة.
- **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك.
- **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

و كخلاصة لما سبق نقول بأن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة.

3-تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسجلها المؤسسة من البنك و هي كما يلي:

- **السلفيات المصرفية.**
- **السحب على المكشوف**: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل.

و تحسب الخزينة وفق الطريقتين:

- **الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.**
- **الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.**

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، و يمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة و هذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

✓ **الحالات الممكنة للخزينة.**

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة و هي:

1-الحالة الأولى: الخزينة الصفرية.

تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة، و هنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، و ذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من اجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

2-الحالة الثانية: الخزينة الموجبة.

في هذه المرحلة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة، و هو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

3-الحالة الثالثة: الخزينة السالبة.

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، و هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المطلب الثالث: استخدام جدول حسابات النتائج في تقييم الوضعية المالية.

تستهدف عملية تحليل النتائج تطبيق أسلوب اتجاهي على الأرصدة الوسيطية للتسيير بغرض تفسير توجهاتها مقارنة مع تطورات النتائج و الأعباء المتسببة في هذه التوجهات.

1)مؤشرات النمو(معدلات نمو الأرصدة الوسيطية).

إن تشخيص نمو مؤسسة يعتبر مؤشرا دالا على تشخيص أدائها المالي و الاقتصادي كما يعتبر مؤشرا على تطورها أو تدهور حالة المؤسسة،

1-1: رقم الأعمال:

يعتبر المصدر الرئيسي لكل من المردودين و الخزينة و بالتالي فإن متابعة معدل نمو رقم الأعمال على مدى دورات مختلفة و مقارنته بمعدل نمو السوق قد يكون مفيدا في نجاح أو عجز المؤسسة في مواجهة المنافسة، يمكن حساب معدل نمو رقم الأعمال بالعلاقة التالية:

$$Can\text{-}1/CAn \quad - Can\text{-}1$$

Can : رقم الأعمال السنة n

Can-1 : رقم الأعمال n-1

يلعب رقم الأعمال دورا هاما في تحليل نتيجة المؤسسة كونه يمثل رقم المبيعات الناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة، الذي تهدف المؤسسة إلى تحقيق العوائد و الأرباح من ورائه، يتيح الرفع في أعمال للمؤسسة تحقيق المزيد من الأرباح كما تسمح بزيادة هذا الرصيد أيضا للمؤسسة يكسب المزيد من العملاء و الزبائن هذا ما يتيح لها زيادة حصتها السوقية سوى في السوق المحلي أو السوق الأجنبي، كما أن تحليل هذا الرقم بقياس معدل نمو على مدى سنوات يسمح للمؤسسة معرفة قدرتها على مواجهة المنافسين من عدمها، و أيضا يسمح لها بالتنبؤ بكيفية مواجهة منافسيها.

2-1إنتاج الدورة.

يتم التحليل بالنسبة للإنتاج بمتابعة نموه و مقارنته بتطورات معدل رقم الأعمال، يكون لمعدل نمو الإنتاج الذي يفوق معدل نمو رقم الأعمال أثار سلبية حيث ينجم عن هذه الحالة فائض في المخزون الذي يؤثر سلبا على احتياجات رأس المال العامل و الخزينة، الأمر الذي يرغم المؤسسة إلى التخفيض في الإنتاج خلال الدورات المقبلة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، من هنا نستنتج أنه من الضروري تكييف النشاط الإنتاجي مع معدل تطور المبيعات، و من بين النسب المستخدمة نجد:

إنتاج السنة المالية/ رقم الأعمال خارج الرسم Pn-1 /Pn- Pn-1

حيث:

Pn: إنتاج السنة المالية.

Pn-1: إنتاج السنة المالية.

يمكن تقييم نمو المؤسسة من خلال تقدير الزيادة في الإنتاجية، التي تعبر عن الزيادة مجموعة من الحسابات (مبيعات البضاعة، تغير في المخزون، الإنتاج المثبت).

1-3 هامش الربح الإجمالي.

سبق و ذكرنا أن هذا الرصيد يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة التجارية، تقيس نسبة نمو هامش الربح الإجمالي كما يلي:

Mn – Mn-1

بحيث:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الرصيد في المؤسسة التجارية،حيث يبين الرصيد من الوهلة الأولى الربح الخام الذي من الممكن أن تحققه المؤسسة نتيجة نشاطها التجاري، كما يسمح بالتنبؤ بالنتيجة التي سوف تحققها المؤسسة .

1-4القيمة المضافة.

يستهدف تحليل القيمة المضافة تقييم نمو النشاط مقارنته بنمو الإنتاج و نمو الإمكانات المتاحة من الموارد البشرية و التجهيزات الاستثمارية من بين أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك :

- ✓ نسبة و معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال على مدى عدة دورات.
- ✓ نسبة تطور القيمة المضافة إلى إنتاج الدورة = القيمة المضافة / إنتاج الدورة.
- ✓ نسبة القيمة المضافة إلى متوسط عدد العمال = القيمة المضافة / متوسط عدد العمال.

حيث تكمن أهمية تحليل هذا الرصيد في أنه الرصيد الذي يقيس إضافة المؤسسة، على مستوى القطاع الذي تنشط فيه، كما أن متابعة نمو هذا الرصيد على مستوى سنوات يسمح بمعرفة أو استنتاج مدى نجاح النشاط الأساسي للمؤسسة، أيضا يسمح لنا نسبة القيمة المضافة إلى متوسط عدد العمال بمعرفة إنتاجية كل عامل في المؤسسة.

1-5 إجمالي فائض الاستغلال.

كما ذكرنا سابقا أن الفائض الإجمالي للاستغلال يتميز بأهمية بالغة في تقييم مردودية النشاط الأساسي للمؤسسة،و خاصة المؤسسة المؤسسات التجارية لذلك فإن متابعة معدل نمو هذا الرصيد يعتبر أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسة.

- ✓ نسبة أو معدل نمو إجمالي فائض الاستغلال على عدة دورات.
- ✓ نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى القيمة المضافة للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة.

تسمح لنا هذه الأخيرة في معرفة مدى نسبة القيمة المضافة للاستغلال في تكوين الفائض الإجمالي للاستغلال، ذلك للأهمية التي يكتسبها هذين الرصيدين باعتبارها مؤشرين دالين على قوة و فعالية الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

1-6 النتيجة العملياتية.

تسمح متابعة النتيجة العملياتية و مقارنتها بمعدل نمو إجمالي فائض الاستغلال بمعرفة مدى تأثير طرق حساب الإهتلاكات و المؤونات على النتيجة الصافية للمؤسسة، خاصة و أن هذه النتيجة تعتبر مستوى جديد أضافه النظام المحاسبي المالي الجديد، لذلك فإن تحليل نمو هذا الرصيد، يسمح بقياس نشاط الاستغلال فقط في المؤسسة على عكس نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني حيث كان تحليلها لا يشخص دورة الاستغلال فقط لأنها كانت تحتوي على عناصر خارج دورة الاستغلال،و من بين النسب المستخدمة في ذلك نجد:

- ✓ نسبة أو معدل نمو إجمالي فائض الاستغلال على عدة دورات.
- ✓ نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى القيمة المضافة للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة

1-7 النتيجة المالية.

تمكن أهمية الرصيد في تبين لنا مدى تأثير العناصر المالية على نتيجة المؤسسة عند مقارنتها مع النتيجة العملياتية و دراسة تطور معدلاتها عبر عدة دورات، و من بين أهم النسب المستخدمة في ذلك:

- ✓ نسبة أو معدل نمو النتيجة المالية على مدى عدة دورات.
- ✓ نسبة النتيجة المالية إلى النتيجة العملياتية = النتيجة المالية / النتيجة العملياتية.

المطلب الثالث: استخدام جدول تدفقات الخزينة.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة، و لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، و ما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار و التمويل و التوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، و اختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية و ذلك عن طريق.

1-مقاييس جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق و صافي الربح المعد على الأساس النقدي، و هذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة[3].

فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية و جودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يكمن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، أن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.
- النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تفق نقدي تشغيلي.

- نسبة التدفق التقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال.

2-مقاييس جودة السيولة.

كما سبق و أن ذكرنا بأن السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، و بما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل، إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

و تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء.

[3] 1 مرجع سبق ذكره، ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ص83

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

- نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، و العكس صحيح.

3-مقاييس السياسات المالية للمؤسسة.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب هي:

1-3نسبة التوزيعات النقدية.

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

3-2 نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات.

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات = متحصلات الفرائد و التوزيعات / صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

3-3 نسبة الاتفاق الرأسمالي.

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- نسبة الاتفاق الرأسمالي = الاتفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

إن استخدام النسب السابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات و الميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

خاتمة الفصل الثاني:

يعد التحليل المالي من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، و هذا بالاعتماد على تحليل القوائم المالية التي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة بالإضافة إلى كشف نقاط القوة و نقاط الضعف الموجودة في المؤسسة و العمل على هذه الأخيرة بتحسينها و التقليل منها.

و تعتبر القوائم المالية ذات أهمية كبيرة في المؤسسة فهي إما أن تكون نعمة على المؤسسة و هذا بجلب المساهمين و كسب الثقة لدى الزبائن و المتعاملون، أو نقمة على المؤسسة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية مؤسسة حليب النجاح.

مقدمة الفصل الثالث.

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول و الثاني إلى مفهوم و قواعد إعداد القوائم المالية من عرض هذه الأخيرة و تحليلها عن طريق أدوات التحليل المالي و تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق تحليل القوائم المالية، و التعرف على على حقيقة الوضع المالي لها.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الضوء الدراسة النظرية على أرض الواقع و قد تم اختياري على مؤسسة حليب النجاح بمدينة مغنية باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي و تجاري محاولة التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، و من أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمؤسسة حليب النجاح.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة.

الفرع الأول:منهج الدراسة.

نظرا لطبيعة الدراسة، و قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا و بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا باستخدام منهج دراسة حالة لجمع المعلومات و تحديد النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: الدراسة التطبيقية.

لقد تم دراسة حالة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة حليب النجاح بمغنية، باعتبارها إحدى المؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية.

الفرع الثالث: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات.

بعد اختيارنا لدراسة حالة اعتمادنا في جمع المعلومات على المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المالية و المحاسبة، و هذا للحصول على معلومات بشكل دقيق، حيث ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريقة سير عمل المؤسسة.

لقد كانت المقابلة الشخصية أفضل خطوة و أداة ساعدتنا لإتمام هذه الدراسة، حيث تحصلنا من خلالها على المعلومات التي ساعدتنا للوصول إلى فهم أوضح لإشكالية البحث و الحصول على إجابات لاستفساراتنا.

تعتبر من أهم المؤسسات العاملة في القطاع الإنتاجي لما لها من خبرة طويلة في مجال إنتاج الحليب و مشتقاته، و في هذا المبحث سوف نعرض تقديم عام حول المؤسسة بصفة عامة، و نقوم بدراسة نشاطها من خلال هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف المؤسسة.

هي مؤسسة اقتصادية خاصة، قانونا هي شركة ذات مسؤولية محدودة و التي يقع مقرها بمدينة مغنية ولاية تلمسان.

أنشأت المؤسسة في سبتمبر2002 و كانت أول تجربة لها في 16 أكتوبر سنة 2002 و أول بداية لمداولة إنتاجها في 30 أكتوبر سنة 2002 و المتمثلة في إنتاج الحليب و مشتقاته.

و نظرا لتنوع و تعدد نشاطات المؤسسة أوجبت عليها خلق خمس (5) مراكز قريبة لجمع الحليب و المتمثلة في:

- مركز بالمراقة بسعة 1500 لتر.
- مركز بالبخاتة بسعة 1300 لتر.
- مركز بعين تموشنت بسعة12000 لتر.
- مركز بالرمشي بسعة 9600 لتر.
- مركز بتلمسان بسعة 9600 لتر.

بالإضافة إلى شاحنتين لجمع الحليب بسعة 3300 لتر و 1000 لتر.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و مواصفات كل محطة عمل المؤسسة .

1-الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح.

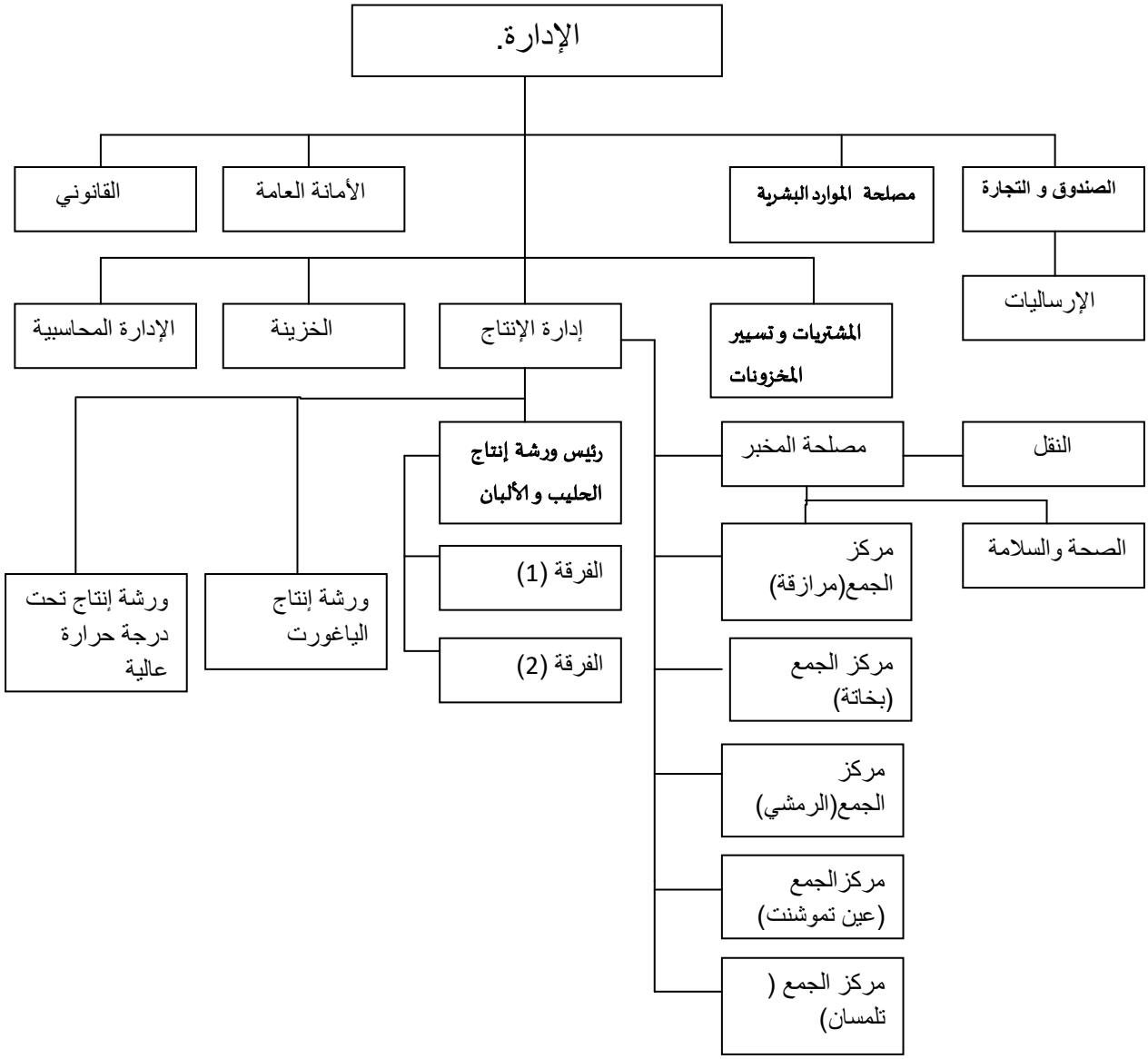

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

✓ **شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح.**

1-الإدارة (المدير العام للشركة).

- يتولى تسيير الشركة و هو المسؤول عليها.

2- الامانة العامة. خصوصيات المهمة.

- الإشراف على الأمانة العامة.
- استلام و معالجة البريد.
- الإشراف على وثائق الفلاح.
- الاحتفاظ بالملفات.
- تحرير الأوامر بالمهمات.

3-مصلحة الموارد البشرية.

-خصوصيات المهمة.

- تسيير ملفات الأفراد
- إنجاز الإشعار بالتوظيف.
- إنجاز مختلف وثائق الانتساب للضمان الإجتماعي.
- تحرير قرارات الاعذار ، التوقيف أو العزل عن العمل....الخ.

5- أمين الصندوق.

- خصوصيات المهمة.
- مباشرة استلام مداخيل المبيعات.
- مباشرة تسوية النفقات.
- دفع الإيرادات للبنك.
- إنشاء التقرير اليومي
-

6-مدير الإنتاج.

خصوصيات المهمة:

- المسؤولية عن نوعية المنتجات.
- احترام المعايير و الامتثال للوائح التنظيمية.
- احترام خطة الإنتاج.
- مراقبة عمليات الإنتاج.
- تصحيح خطط الإنتاج عند اللزوم.

7- رئيس المخبر.

- خصوصيات المهمة.
- تحليل المواد الكيميائية و البكتريولوجي للحليب الخام.
- إصدار كشوفات تحليل الحليب للموردين.
- تحويل كشوفات التحليل إلى مسؤول الإنتاج و الإدارة.

8- المخبر.

- خصوصيات المهمة.
- استلام الحليب الخام.
- تسليم الإيصالات للموردين (الفلاح).
- إدخال بيانات استلام الحليب على الكمبيوتر.

- إنشاء تقرير النشاط اليومي.

9-المحاسبة.(رئيس المحاسب).

-خصوصيات المهمة.

- الحرص على التقيد بالإجراءات القانونية و التنظيمية .
- الإشراف على حسابات الشركة.
- مراجعة و مراقبة الفواتير و المستندات المحاسبية .
- حيازة الملفات الإدارية للعمال و الموظفين.

- إعداد التصاريح الضريبية و الإجتماعية.
- إعداد الجداول و الكشوفات المالية.
- تحرير الصكوك و أوامر الدفع.
- إبلاغ مدير المؤسسة عند ملاحظة أي خلل .
- إنشاء التقرير السنوي.

10- المحاسب.

- خصوصيات المهمة.
- المراقبة و الإطلاع على فواتير المبيعات.
- المراقبة و الإطلاع على فواتير المشتريات.
- المراقبة و الإطلاع على جدول استلام الحليب الخام.
- التأكد من احترام معايير المطابقة من طرف موردي الحليب .
- مراقبة جدوال صرف المنح.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.

أولا:الأهداف.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1)الأهداف الإقتصادية:

تحقيق التكامل اقتصادي.

- ❖ دعم الاقتصاد الوطني و التقليل من التبعية الخارجية .
- ❖ تزويد السوق الوطنية بما تحتاجه من منتجات الحليب و مشتقاته.
- ❖ عقلنة الإنتاج و هذا عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج و التوزيع، إضافة إلى ذلك مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط و البرامج.

2) الأهداف الاجتماعية:

- ❖ توفير مناصب الشغل و المساهمة في القضاء على البطالة.
- ❖ تحسين الوضع الاجتماعي للعمال و التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية الرغبات التي تزداد باستمرار بظهور منتجات جديدة، وكذا تغيير أوضاعهم و تحسينها، هذا ما يؤدي إلى تحسين و عقلنة الاستهلاك و الذي لا يكون إلا عن طريق توفير الإمكانيات المالية و المادية للعامل.
- ❖ الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال: تسود داخل المؤسسة علاقات اجتماعية بين العمال الذين قد تختلف مستوياتهم المهنية و العلمية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و تحقيق أهدافها.

3) الأهداف التجارية:

- ❖ تحقيق الربح: إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أو حد أقصى من الربح، يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، و بالتالي توسيع نشاطها للصعود أمام المؤسسات المنافسة.
- ❖ العمل على إنتاج نوعية جيدة لمنافسة المنتجات الأخرى.
- ❖ كسب مكانة رائدة في السوق المحلية و محاولة التوسع أكثر للأسواق الخارجية .
- ❖ التقليل من التبعية الخارجية.

ثانيا: إمكانيات المؤسسة.

01) الإمكانيات البشرية:

02) تتوفر المؤسسة على طاقة بشرية هائلة حيث يلاحظ استقرار لعدد العمال نظرا لعدم تطور نشاط المؤسسة، إذ لجأت إلى تجميد التوظيف و المحافظة على العمال الدائمين مع اللجوء في حالة الضرورة إلى التوظيف المؤقت، و الجدول التالي يوضح تعداد العمال حسب مصالح المؤسسة .

جدول رقم(III-7): توزيع الموارد البشرية.

الهياكل	التعداد
الإدارة	01
مستشار قانوني	01
الأمانة العامة	02
الموارد البشرية	01
إنتاج	30
مركز جمع الحليب	08
النقل	03
المحاسبة	02
العاملين	01
المشتريات	02
التجارة	07
المخبر	07
الأمن و الصحة	07
المجموع	72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

03) الإمكانيات الإنتاجية: تنتج المؤسسة أكثر من منتوج بحيث تتمثل منتجاتها في :

- حليب مبستر
- اللبن مبستر
- الزبدة المبسترة
- القشدة الطازجة المبسترة الحليب المعقم (تحت درجة حرارة عالية جدا)
- الزبدة
- الياغورت.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة.

الميزانية المالية هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة ترتب فيها عناصر الأصول و الخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق في المدى القصير و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

أ) الأصول

الجدول رقم(III-8): السنوات 2017/2016/2015

المصدر: من المصدر: من عداد الطالبة.

الأصول	2015	2016	2017
الأصول الجارية	/	/	/
أموال ثابتة	184560.51	115487.51	50960.84
الأراضي	/	/	/
البنايات	85331149.83	74016195.73	62983907.40
أموال غير ثابتة أخرى	211622561.35	176974460.28	167218341.49
أموال جارية	/	/	/
سندات موضوع المعادلة	/	/	/
مساهمات أخرى و ديون ملحقة	/	/	/
أصول مالية غير جارية	40000.00	40000.00	40000.00
الضرائب المختلفة على الأصول	/	/	65101.73
مجموع الأصول غير جارية	297178271.61	251146143.52	230358311.46
الأصول الجارية			
المخزون الجاري	60757429.20	69298027.97	42864117.05
الديون و الاستعمالات الشبيهة	/	/	/
الزبائن	40735114.60	17125351.26	22635506.42
ديون أخرى	67070311.28	104251296.17	118349446.12
ضرائب	3220668.36	1904863.19	2624717.78
أصول مالية جارية	/	/	/
الخزينة	58198237.92	32899013.93	26371344.23
مجموع الأصول الجارية	229981761.36	225478552.52	212845131.60
المجموع العام للأصول	527160032.97	476624696.04	443203443.06

ب-الخصوم.

الجدول رقم(III-9): يمثل خصوم مؤسسة حليب النجاح.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الصافية			
رأس المال الاجتماعي	50000000.00	50000000.00	50000000.00
منح و احتياطات	73970908.93	75094908.93	75094908.93
فارق إعادة التقييم	/	/	/
فارق المعادلة	/	/	/
نتائج صافية –حق الفريق	22487211.67	37785146.43	50289657.12
رؤوس الأموال الصافية –تأجيل جديد	/	/	37329130.23
حق المؤسسة المدعوم	/	/	/
حق الأقلية	/	/	/
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	146457760.03	162880055.36	212713696.28
الخصوم غير الجارية			
القروض و الديون الجماعية	75409912.82	/	/
ضرائب مختلفة- المؤن	//	/	/
ديون أخرى غير جارية	/		
مؤن و منتوجات مسبقة	/		
مجموع الخصوم غير جارية	75409912.82	53627599.76	29129634.85
خصوم جارية			
ممولين و حسابات ملحقة	87796057.17	74818281.53	47734344.13
الضرائب	2825567.16	2816135.18	1705947.39
ديون أخرى	214670735.79	181989155.86	151919820.41
خزينة الخصوم	/	493468.35	/
مجموع الخصوم الجارية	305292360.12	260117040.92	201360111.93
المجموع العام للخصوم	527160032.97	476624696.04	443203443.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حليب النجاح

الجدول III-10 يمثل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حليب النجاح(الاصول)

البيان	2015		2016		2017	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
أصول غير جارية	10294.2	46.58	251146143.51	41.49	230358311.46	40.61
أصول جارية	11807.25	53.42	225478552.52	58.51	212845131.60	59.39
قيم الاستغلال	1417.3	6.41	1516.98	6.34	1593.61	5.77
قيم قابلة للتحقيق	4616.13	20.89	77.9313	32.55	7968.16	28.87
قيم جاهزة	5773.82	26.12	4700.87	19.63	6830.17	24.75
المجموع	22101.25	100	23945.19	100	27599.67	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

ب-الخصوم.

الجدول رقم (III-11): يمثل الميزانية المالية المختصرة.. الوحدة مليون دج

السنوات/ البيان	2015		2016		2017	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأموال الدائمة	19726.83	89.26	20713.52	86.50	23304.38	84.44
الأموال الخاصة	18185.82	82.28	19016.58	79.42	21327.02	77.27
د.ط. الأجل	1541	6.97	1696.93	7.09	1977.35	7.16
د.ق.الأجل	2374.63	10.74	3231.67	13.50	4295.29	15.56
المجموع	22101.45	100	23945.18	100	27599.66	100

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

الجدول رقم (III-12): أنواع رأس المال العامل لسنة 2017/2016/2015. الوحدة مليون دج.

البيان/السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	19726.64	20713.35	23304.88
الأصول الثابتة	10294.27	9934.80	11207.71
رأس المال العامل الدائم	9432.37	10779.55	12096.55
الأموال الخاصة	18185.72	19016.11	21327.55
الأصول الثابتة	10294.27	9934.80	11207.71
رأس المال العامل الخاص	7891.45	9082.31	10119.84
الأصول المتداولة	11807.13	14010.77	16391.99
رأس المال العامل الإجمالي	11807.13	14010.77	16391.99
د.ط.الأجل	1514.92	1696.24	1977.33
د.ق.الأجل	2374.75	3231.21	4295.82
رأس المال العامل الأجنبي	3915.67	4928.45	6272.15

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

-من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنتين الأخيرتين محل الدراسة و موجب خلال الفترة المدروسة و أن قيمة رأس المال الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة و قدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة من خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية ، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي.

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

بالنسبة لراس المال العامل الأجنبي.

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بسهولة .

و سوف يتم توضيح مختلف رؤوس أموال العاملة في الجدول التالي:

احتياجات رأس المال العامل .

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مديونها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة و هو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل .

الجدول رقم (III-13): حساب احتياجات رأس المال العامل . الوحدة بالمليون دج.

السنوات/البيان	2015	2016	2017
(الأصول المتداولة)-(القيم الجاهزة)	6033.60	9310.70	9561.20
(د.ق.الأجل)-(السلفات المصرفية)	2374.75	3231.21	4252.82
احتياج رأس المال العامل(BFR)	3658.85	6078.49	5266.38

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، بحيث ارتفع خلال سنة 2016 ثم انخفض خلال سنة 2017، و هذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل و موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

الخزينة (TN):

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(III-14): الخزينة الصافية للمؤسسة .الوحدة بالمليون دج.

السنوات/البيان	2015	2016	2017
راس المال العامل الدائم(FR)	9432.37	10779.55	12096.17
احتياج راس المال العامل (BFR)	3658.85	6078.49	5266.38
الخزينة الصافي(TN)	5773.52	4700.06	6830.79

-نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة خلال كل السنوات الدراسة موجبة و هي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث كانت الخزينة مرتفعة خلال سنة 2015 و هذا راجع إلى ارتفاع في القيم الجاهزة خلال السنة ثم انخفضت خلال سنة 2016 و هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض قيمة القيم الجاهزة خلال السنة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط يتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها المؤسسة.

و الشكل التالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة.

الجدول رقم (III-15): حساب نسبة السيولة للمؤسسة.

السنوات/البيان	العلاقة	2015	2016	2017
السيولةالعامة	الأصول المتداولة/ د.ق.الأجل	4.97	4.34	3.82
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة-المخزونات)/د.ق.أ	4.38	3.87	3.45
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ د.ق.الأجل	2.43	1.45	1.59

المصدر: من إعداد الطالبة.

-نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة حليب النجاح تجاوزت ما بين 3إلى 4 مرات خلال سنوات الدراسة، و هذا يعني وجود فائض و المؤسسة تتمتع بسيولة عالية تمكنها من البقاء و الاستمرارية نشاطها.

المطلب الرابع: عرض جدول حساب النتائج للسنوات 2017/2016/2015

جدول رقم (16): حساب النتائج لمؤسسة حليب النجاح.

البيان	2015	2016	2017
مبيعات و منتوجات ملحقة	928867256.21	780249544.29	672149689.94
مخزون مختلف المنتوجات الجاهز	1088116.40	3303952.75	1358929.35
منتوج جامد	/	/	/
إعانات استغلال	88992769.87	63940681.13	79778171.00
منتوج الحساب	1018948142.48	937494178.17	753286790.29
المشتريات المستهلكة	803017137.89-	762166859.21-	580132096.28-
مصالح خارجية مستهلكة اخرى	31764097.30-	24961956.70-	22228351.71-
استهلاك الحساب	834781235.29-	787128815.91-	602360447.99-
القيمة المضافة للاستغلال	184166907.29	150365362.26	150926342.30
تكاليف العمال	52170820.34-	53800631.18-	55590669.28-
ضرائب،رسوم و مدفوعات اخرى	2320748.00	3127767.00-	2008685.00-
الفائض الخام للاستغلال	129675338.95	93436964.08	93326988.02

منتوجات عملياتية اخرى	2806349.41	2208395.40	1297548.00
تكاليف عملياتية اخرى	10232115.30-	8351213.24-	598365.57-
استهلاك، المؤن و خسارة القيمة	88674659.90-	39180639.94-	37298327.93-
النتيجة العملياتية	33574913.16	48113506.30	56727842.52
المنتوجات المالية	74704.77	/	/
التكاليف المالية	9013145.51-	8411985.06-	5560741.19-
النتيجة المالية	8938440.74-	8411985.06-	5560741.19-
النتيجة العادية قبل الضرائب	24636472.42	39701521.24	51167371.33
الضرائب المفروضة على النتائج العادية	2149260.75-	1916374.81-	942815.94-
مجموع المنتجات و الانشطة العادية	1021829.66	939702573.57	754584338.29
مجموع التكاليف على الانشطة العادية	999341984.99-	901917427.14-	704294681.29-
النتائج الصافية للانشطة العادية	22487211.67	37785146.43	50289657.12
العوائد الغير العادية (منتجات)	/	/	/
العوائد الغير العادية(تكاليف)	/	/	/
النتيجة الغير العادية	/	/	/
النتيجة الصافية	22487211.67	37785146.43	50289657.12

المصدر: من إعداد الطالبة من الاعتماد على وثائق المحاسبية.

- نلاحظ من خلال الجدول أن كلما كانت المشتريات المستهلكة مرتفعة و ذات قيمة أكبر كلما كانت المبيعات أكبر أي علاقة كردية بين المشتريات و المبيعات و في هذه الحالة نقول المؤسسة حققت من خلال هذا النشاط فائض في إنتاجها و تحقيق هامش من الإنتاج.
- تكون القيمة المضافة موجبة و هذا بارتفاع قيمة منتوج الحساب اكبر من منتوج الاستهلاك و هذا ما يحقق هدف و رغبة المؤسسة.
- تكاليف العمال ،نلاحظ في أن زيادة خلال سنة 2014 بقيمة تفوق 3 ملايين و هذا من خلال ما حققته المؤسسة من نتائج مرغوب فيها و بذلك يؤثر على العمال بالإيجاب و هذا من خلال الزيادة في الأجر و بذلك تحسين الظروف المعيشية للعمال.

- ❖ الضرائب و الرسوم ، بالنسبة للمادة الأولية الخام لمنتوج الحليب فالمؤسسة لا تدفع الضرائب و الرسوم لان مادة الحليب الأولية مدعمة من طرف الدولة.
- ❖ الفائض الخام للاستغلال هو الفائض الذي تحصل علية المؤسسة بعد إنقاص منه تكاليف العمال و الضرائب و الرسوم.
- ❖ النتيجة العملياتية، هي النتيجة لمختف تكاليف و منتوجات العملياتية الإضافية التي تقوم بها المؤسسة.
- ❖ النتيجة المالية، عي الفرق بين المنتوجات المالية و التكاليف المالية التي قامت بها المؤسسة.
- ❖ النتيجة الصافية و هب ما تريد المؤسسة الوصول إليه. و هي الرغبة و الهدف المسطر له من قبل المؤسسة و هو تحقيق الربح.
- ❖ فنلاحظ ارتفاع النتيجة الصافية خلال سنة 2015 و بدأت في الانخفاض خلال السنوات 2016، 2017،

و هذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ الأسباب الاقتصادية (سياسة التقشف التي عرفتها الدولة خلال هذه الفترة).
- ✓ الأسباب السياسية و تدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ نقص في المادة الأولية أو غلائها.

المطلب الخامس: جدول تدفق الخزينة.

الجدول رقم(III-17): يمثل تدفق خزينة مؤسسة حليب النجاح.

البيان	2015	2016	2017
التحصيلات الواردة من الزبائن	1377167658.73	1171725615.34	973699572.19
المبالغ المدفوعة للموظفين	1349224018.02-	1190726271.38-	977523563.33-
الفوائد و مصاريف مالية مسددة	9522015.84-	8993086.84-	6236267.32-
الضرائب حول النتائج المسددة	/	257594.00-	2416020.00-
العمليات في انتظار التصنيف	4683404.42-	12691314.06-	20610184.65-
Aتدفق الخزينة الصافي الناتج عن أنشطة التشغيل	7794683.43	42698493.03-	33683808.68-
الفوائد الحاصلة للوضع المالي	74704.77	/	/
Bتدفق الخزينة الصافي الناتج عن أنشطة التمويل	22963992.75-	14176723.25-	10221285.87-
تحصيلات ناتجة عن القروض	/	1290687.11	/
تسديد القروض و ديون أخرى مشابهة	21782313.06-	24497964.91-	/
الإعانات	62370837.00	79778171.00	/
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن نشاطات الدعم المالي C	31082523.94	37870893.20	/
تعدد الخزينة الفترات A.B.C	8013487.94	25792692.34-	6034201.35-
الخزينة في بداية الفترة	50184749.98	58198237.92	32405545.58
الخزينة في نهاية الفترة	58198237.92	32405545.58	26371344.23
الخزينة الإجمالية	**8013487.94**	**25792692.34-**	**6034201.35-**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

-من خلال الجدول أن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة في نشاط مستمر مما يجعل تدفق السيولة مرتفع و المؤسسة تحقق أرباح تجعلها تتميز بسيولة عالية .

-و نلاحظ أن الحزينة في نهاية السنة 2014 هي بداية الخزينة للسنة 2016 .

الخاتمة العامة.

من خلال دراستي لموضوع القوائم المالية و دورها في عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن القول بأن القوائم المالية تعد المصدر الأساسي في المؤسسة لمعرفة وضعها المالي خلال فترة زمنية معينة و هي مصدر المعلومات داخل المؤسسة و خارجها و بفضل القوائم المالية تكتشف المؤسسة مصادر قوتها و العمل على تقويتها و مواطن ضعفها و العمل على تصحيحها و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما أنها تتنبأ بالمستقبل لضمان بقاءها و استمراريتها على المستوى المحلي و الوطني.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال دراستي التي قمت بها على مستوى مؤسسة حليب النجاح استخلصت بعض النتائج التالية:

- ✓ نلاحظ أن قيم الاستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة مما يبين بان المؤسسة تنتهج طرق تسييرية تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزونات.
- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي و هذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
- ✓ نلاحظ ان رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر عبر السنوات الثلاث، مما يدل على أن المؤسسة تحاول الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة.
- ✓ أما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو موجب عبر السنوات الثلاث، و هذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.
- ✓ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، و هذا ما يدل على الوضعية المالية الجيدة.
- ✓ نلاحظ أن السيولة جيدة و هذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.

الاقتراحات:

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال هذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- ✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فأنصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح لها في زيادة رقم أعمالها لهذه المؤسسة.
- ✓ التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- ✓ ضرورة توفير القوائم المالية للجهات المستفيدة منها و في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من استخدامها لأغراض التحليل المالي.
- ✓ ضرورة استخدام قوائم و تقارير مالية مراجعة ربع سنوية، لتقليل خطر الإعتماد على قوائم مالية تاريخية سنوية.

- ✓ نوصي مؤسسة حليب النجاح بعمل مقارنة قوائمها المالية مع شركات اخرى من نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم لوضعهم المؤسسة و من ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية و مالية.

و كلمتي الختامية لكل الطلبة و الأساتذة:

أولا: أتمنى أن أكون قد وفقت إلى حد ما، في الإحاطة بجوانب الموضوع من خلال الجانب النظري و التطبيقي.

ثانيا: أترك المجال مفتوحا أمام الطلبة و الباحثين للوسع و إثراء هذا الموضوع بشكل أكثر لأنه يعتبر من المواضيع الهامة في الحياة الاقتصادية.

و أخيرا اشكر "الله عز و جل" أن أعانني و وفقني لإتمام هذا العمل، و جملني بالصبر و رزقني القوة و الارادة، و أعطاني القدرة لمواجهة كل التحديات و الصعوبات، و أدعو الله أن يتقبل هذا العمل، و يكون خالصا مخلصا لوجهه الكريم، و يكون لبنة صرح العلم و المعرفة و أخر دعواتي أن الحمد لله رب العالمين.

و صلى اللهم و سلم على نبينا خير الأنام و قرة أعيننا محمد صلى الله عليه و على اله و صحبه و سلم.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، دروس و تطبيقات، داروائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2006.

-بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر.

-دريد أل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

-سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001.

-محمد علي الحجاوي، أ.م.د حيدر علي المسعودي.

-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الإسكندرية، الدار الجامعية،2005.

-منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، داروائل للنشر،2005.

-ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة،الجزائر،1988.

الجرائد:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبةو إعداد الكشوفات المالية.

الدراسات السابقة:

-بن خروف جليلة،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات.

-بلجيلالي محمد، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، القوائم المالية للمؤسسة كأداة لتشخيص الوضع المالي

.

الملخص .

من خلال دراستي لموضوع القوائم المالية و دورها في عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن القول بأن القوائم المالية تعد المصدر الأساسي في المؤسسة لمعرفة وضعها المالي خلال فترة زمنية معينة و هي مصدر المعلومات داخل المؤسسة و خارجها و بفضل القوائم المالية تكتشف المؤسسة مصادر قوتها و العمل على تقويتها و مواطن ضعفها و العمل على تصحيحها و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما أنها تتنبأ بالمستقبل لضمان بقاءها و استمراريتها على المستوى المحلي و الوطني.

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية- التحليل المالي- النسب المالية.

Resume.

Mon étude du sujet des états financiers et de leur role dans l'évulation financiére de

l institution permet d affirmer que les états financier sont la principale source d information parmettant a l institution de connaitre son statut financier au cours d une certaine période.

Pour les corriger et prendre les mesures nécessaires et predire l avenir pour assurer leur survie et leur durabilite aux niveaux local et national.

Mot cles : etats financiers – analyse financiere- rations financiers

.